

رضى الله عنه قال: "أدنى الحيض ثلاثة وأقصاه عشرة، قال وكيع (في روايته): الحيض ثلث إلى عشر، فما زاد فهي مستحاضة". أخرجه الدارقطني^(١) ورجاله ثقات غير جلد بن أيوب فضعه الناس وروى عنه الأئمة: سفيان الثوري والحمادان وجريز بن حازم وعبد الوهاب الثقفي، وقال أبو عاصم: "لم يكن بذلك" ولكن أصحابنا أسهلوا فيه، وقال إبراهيم الحري: غيره أثبت منه، وقال

ولا يصح على طريقة المحدثين، ولكن قال المحقق في "الفتح": "والمقدرات الشرعية مما لا تدرك بالرأى، فالموقوف فيها حكمه الرفع، بل تسكن النفس بكثرة ما روى فيه عن الصحابة والتابعين إلى أن المرفوع مما أجاد فيه ذلك الراوى الضعيف"^(٢)، وبالجملة فله أصل في الشرع بخلاف قولهم: أكثره خمسة عشر يوما، لم نعلم فيه حديثا حسنا ولا ضعيفا^(٣) (١٤٣: ١)، وفي "فتح الباري" (١: ٣٦٠): "قال الدارمي: أخبرنا يعلى بن عبيد حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عامر - هو الشعبي - قال: جاءت امرأة إلى علي تخاصم زوجها طلقها، فقالت: حضت في شهر ثلاث حيض، فقال علي لشريح: اقض بينهما، قال: يا أمير المؤمنين وأنت ههنا؟ قال اقض بينهما، قال: إن جاءت من بطانة أهلها ممن يرضى دينه وأمانته تزعم أنها حاضت ثلاث حيض تطهر عند كل قرء وتصلى جاز لها، وإلا فلا، قال علي: قالون، قال: وقالون بلسان الروم أحسنت. ورجاله ثقات". وفيه أيضا تحت قول البخاري "ويذكر عن علي رضي الله عنه وشريح إن جاءت ببينة من بطانة أهلها ممن يرضى دينه أنها حاضت في شهر ثلاثا صدقت" ما نصه: "وإنما لم يجزم به للتردد في سماع الشعبي من علي، ولم يقل إنه سمعه من

أبو حنيفة: أقله ثلاثة أيام وأما أقل الظهر فاضطربت فيه الروايات عن مالك، فروى عنه عشرة أيام روى عنه ثمانية أيام، وروى خمسة عشر يوما، وإلى هذه الرواية مال البغداديون من أصحابه، وبها قال الشافعي وأبو حنيفة، وقيل: سبعة عشر يوما، وهو أقصى ما انعقد عليه الإجماع فيما أحسب وأما أكثر الظهر فليس له عندهم حد (بداية المجتهد ١: ٣٩).

(١) الدارقطني ١: ٢٠٩ حديث ٢٢ من كتاب الحيض.

(٢) يشير إلى حديث أبي أمامة المرفوع الذي سيأتى في الباب ويعنى أنه وإن كان ضعيفا من جهة الإسناد، ولكن

هذه الآثار تدل على أنه مما أجاد فيه الراوى الضعيف.